

العاقل المغربي يعلن عن إطلاق صندوق استثماري لإنعاش الاقتصاد

أجوبة أساسية بالأرقام وطريقة التدبير وإنتاج الثروة".

وقال الملك محمد السادس "وتوفير ظروف إنشاء صندوق محمد السادس للاستثمار، فسيتم تمكينه من جميع البسات العمل، وجعله نموذجا من حيث الحكامة والشفافية" مضيفا أن عمل الصندوق سيكون موجها لعدد من المجالات والقطاعات كل بحسب حاجياته، وستكون في مقدمتها إعادة هيكلة الصناعة والمقاولات الصغرى والصناعة والفلاحة والتنمية القروية، وتوسيع تنفيذ جميع الأنشطة الفلاحية. وأكد أن ذلك سيكون من خلال تعبئة مليون هكتار لفائدة المستثمرين وذوي الحقوق لتكون رافعة أساسية في هذا المجال، مشيرا إلى أنه ينتظر أن توفر هذه الخطوة تمويلا بحجم 38 مليار درهم على المدى المتوسط، لتمثل نقطتين إضافيتين من الناتج الوطني الخام وإحداث المزيد من مناصب الشغل في السنوات المقبلة، كما أن ذلك "سيشكل فرصة لتخفيف الشباب في العالم القروي عبر التكوين والتمويل".



الملك محمد السادس
الأزمة الصحية كشفت
اختلالات لذلك تم إطلاق
خطة إنعاش الاقتصاد

وفي تعليقه على قرارات العاقل المغربي أكد الأستاذ الجامعي عبدالعزيز قراقى، أن "المغرب اختار الاستثمار في القطاعات الاجتماعية والصحية والاقتصادية واعتماد التنمية الزراعية والاهتمام بالعالم القروي كمنهج لمناصب الشغل قطاع حيوي واستراتيجي، وهنا يؤكد العاقل المغربي على أن هناك دينامية لإفلاق اقتصادي باجتهاد زمنية وتدبيرية محددة".

وأشار العاقل المغربي إلى أن خطة الإنعاش الاقتصادي تأتي ضمن أولويات المرحلة لدعم المقاولات ورفع من قدرتها على الاستثمار، مشددا على ضرورة تنزيلها بناء على تقاعد بناء لضمان شروط نجاحها. وأكد عبدالعزيز قراقى، أن الخطاب أسس لاعتماد الحكامة الجيدة وإصلاح القطاع العمومي كشرط لنجاح هذه المجالات التي أكد عليها الخطاب الملكي، مضيفا أنه "لا بد من فرز سياسي بعد هذه الدورة لتمتين الثقة في المنتخبين الذين يطلب منهم سن تشريعات موازية لما أكده العاقل المغربي أمام البرلمان، وهذا يتطلب استقطاب نخب قادرة على ابتكار طرق تدبير جديدة" في إشارة إلى الانتخابات المرصع إجراؤها العام المقبل.

محمد ماموني العلوي

الرباط - ركن العاقل المغربي الملك

محمد السادس على الاقتصاد مرة أخرى وذلك في خطابه الذي افتتح به الدورة الخريفية الأخيرة للبرلمان، مساء الجمعة، والذي تزامن مع ظرف خاص تمر به المملكة وسائر دول العالم في خضم تفشي فيروس كورونا المستجد. وأعلن العاقل المغربي عن إطلاق صندوق محمد السادس الاستثماري بقيمة 15 مليار درهم، وذلك في إطار خطة شاملة لإنعاش الاقتصاد الذي تضرر من تداعيات تفشي كوفيد - 19. وأكد أنه أمر بأن ترصد للصندوق 1.5 مليار دولار، من ميزانية الدولة، بما يشكل حافزا للشركاء المغاربة والدوليين، على مواكبة تدخلاته، والمساهمة في المشاريع الاستثمارية، دعما لخطة الإنعاش، وتوسيع أثرها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وأضاف في خطابه، الذي جاء في ظروف استثنائية فرضها تفشي كورونا حيث القاه من قصره الملكي بالرباط وتم نقله مباشرة داخل قبة البرلمان، أن الدولة ستعمل على الترفيع من وتيرة الاقتصاد الوطني ومواكبة المشاريع الكبرى وتمويلها.

وفي تعليقه على قرارات العاقل المغربي إن "الأزمة كشفت اختلالات ومظاهر عجز، لذلك تم إطلاق خطة إنعاش الاقتصاد واعتماد مبادئ الحكامة وإصلاح مؤسسات القطاع العام، ومن شأن المشاريع توفير شروط تنزيل النموذج التنموي".

وتم بث الخطاب على موجات الإذاعة وشاشات التلفزيون، وأقصر الحضور على أعضاء مكاتب المجلسين ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية ورؤساء اللجان البرلمانية الدائمة. وأشار الملك محمد السادس إلى أن الأزمة "لا زالت مستمرة بانعكاساتها، والمهم هو التحلي بالنقطة ومواصلة دعم القطاع الصحي بالموازاة مع تنشيط الاقتصاد وتقوية الحماية الاجتماعية".

وفي تعليقه على الخطاب الملكي أكد عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي، عبد الحميد الجمهري، أن "الخطاب أعطى النموذج في احترام التباعد واستمرار لقرارات طقوسية كبرى كحفل الولاء في عيد العرش يوليوي الماضي، واستمرار سلوك مدني لكيفية استمرار المؤسسات وفاعليتها في ظل الجائحة".

وأشار الجمهري إلى أن "صندوق الاستثمار كرافعة اقتصادية" يتميز بجزارة واضحة من ناحية المستهدفين والتغطية الصحية والتعويضات عن فقدان الشغل والتغطية الاجتماعية وهذا يحسم في عدد من الانتظارات ويعطي

«الترويكا البرلمانية» في تونس تؤجل أولى معاركها مع الرئيس

رئيس ائتلاف الكرامة يهدد بعزل قيس سعيد إذا لم يختم القوانين



أيادي النهضة تمتد للمحكمة الدستورية

استهجانا كبيرا خاصة تلك المتعلقة بتعديل المشهد الإعلامي. وكان ائتلاف الكرامة قد قدم مشروع قانون يستهدف تعديل المرسوم 116 الذي ينظم عمل الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (الهايكا) ما أثار مخاوف من خطط الإسلاميين الرامية للسيطرة على الإعلام.

ولاقي هذا المشروع تنديدا واسعا من منظمات وجمعيات حقوقية على غرار النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين التي تحذر من مساعي وضع اليد على الإعلام وحالة "انفلات إعلامية" يشترع لها هذا المقترح.

وفي تعليقه على هذا المقترح يقول نبيل حجي إن "هذا المقترح يكشف عن نزعة للتسلط والهيمنة لدى هذا التحالف (النهضة وقلب تونس وائتلاف الكرامة).. إنه يملك غالبية بسيطة ويريد الهيمنة بها.. بهذه الممارسات يصبح الخط من بن علي إذا استتب له الأمر" في إشارة إلى الرئيس الأسبق والراحل زين العابدين بن علي. وتأتي هذه التطورات في وقت تخشى فيه العديد من الأطراف أن يتم الحياض بدور المحكمة الدستورية كأعلى هيئة قضائية في البلاد، وتنتظر في دستورية القوانين، من خلال السيطرة عليها من قبل بعض الأحزاب لإسما الإسلاميين الذين دخلوا في مواجهة مع سعيد ما جعلهم يبحثون عن إضعاف بكل السبل المتاحة.

النهضة للعب على وترها من أجل عزل سعيد خاصة مع تلميحه مرارا لإجرائها. ومن أجل بلوغ ذلك، سرعت حركة النهضة من وتيرة تحركاتها في البرلمان توجت بخلاف مع قلب تونس (ليبرالي) وائتلاف الكرامة (شعبي إسلامي).

ويستهدف هذا التحالف تشكيل جبهة داعمة للحكومة، لكن وظيفته لم تقتصر على ذلك حيث تتحرك الترويكا البرلمانية الجديدة على أكثر من صعيد.

وفي تصريح لـ "العرب" أشار نبيل حجي، البرلماني عن حزب التيار الديمقراطي، إلى محاولات حركة النهضة وحلفائها الرامية للسيطرة على المحكمة الدستورية لافتا إلى الجدل القائم أيضا بشأن طريقة اختيار الأحزاب الممثلة في البرلمان لأعضاء المحكمة.

وأضاف حجي "كيف سا صوت على مرشح للمحكمة الدستورية وأنا لا أعرفه، مثل حركة النهضة تصر على اختيار المرشح الذي هو ليس من أهل الاختصاص (قاضي).. كيف يمكن أن أعرف فكر هذا المرشح وتوجهاته واستقلاليته من عدمها بالرغم من أنني لست احترارات على استقلالية المحكمة وأعضائها".

ولفت حجي إلى أن "النهضة قدمت مثلا مرشحا في السباق.. بمجرد بحث بسيط يتبين لك موقفه.. هو لا يعترف بالدستور أصلا فكيف لي أن أركبه". ويأتي هذا الجدل القائم بشأن أعلى هيكل قضائي في البلاد وسط تحركات مكثفة تقودها النهضة وحلفاؤها، وتلاقي

ويرى مراقبون أن الترويكا الجديدة تسعى إلى تحجيم دور سعيد، الذي يغياب المحكمة الدستورية يحتكر صلاحية تأويل الدستور، خاصة وأن الرئيس كان قد دخل في مواجهة مع حركة النهضة.

وقد عبرت حركة النهضة عن تأييدها للتعدلات التي من المزمع إقرارها على القانون الأساسي للمحكمة الدستورية. وقال رئيس كتلة الحركة في البرلمان، عماد الخميري، إن "النزول بغالبية انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية كان محل توافق صلب لجنة التشريع العام.. لم يكن بالإمكان المضي في إرسائها دون تغيير الأغلبية".

ومن جهته أكد حزب قلب تونس الذي يرأسه رجل الأعمال نبيل القروي ضرورة تبني البرلمان للتعدلات داعيا بقية النواب إلى التجرّد من الحسابات السياسية "الضيقة".

ولوح رئيس كتلة ائتلاف الكرامة، سيف الدين مخلوف، وهو ائتلاف قريب من النهضة وحليفها، أنه يجب "عزل الرئيس إذا لم يختم القوانين التي يبررها البرلمان"، مضيفا "هذا دوره، وإذا أصر على عدم ختم القوانين التي نمرها (ما يعني دخولها حيز التنفيذ) فإننا سنزله".

وتزامنت تصريحات مخلوف مع مناخ سياسي متوتر أصلا حيث نشبت خلافات بين الرئيس قيس سعيد ورئيس الحكومة، هشام المشيشي، تسعى حركة

لا تزال المحكمة الدستورية في تونس محور تجاذبات حادة حيث تسعى "الترويكا الجديدة" التي تقودها حركة النهضة الإسلامية إلى المصادقة على تعديلات تخفض من الغالبية المطلوبة لانتخاب أعضاء المحكمة للتسريع بتركيزها خاصة وأن هذه المحكمة هي التي تنظر في دستورية القوانين من عدمها ما يعني سحب ورقة تأويل الدستور من الرئيس قيس سعيد.

صغير الحيدري

تونس - أرحبات الترويكا البرلمانية

في تونس المثالفة من حركة النهضة الإسلامية (54 نائبا)، ائتلاف الكرامة (19 نائبا) وحزب قلب تونس (30 نائبا) صدامها الأول المحتمل مع الرئيس قيس سعيد بشأن المحكمة الدستورية وذلك بتأجيل المصادقة على تعديل القانون الأساسي للمحكمة الدستورية وهو قانون مثير للجدل.

وأرغم انتشار فيروس كورونا في البرلمان التونسي وتغيب العديد من النواب على تأجيل مناقشة التعديلات التي سيتم إقرارها على القانون الذي يرى مراقبون أنه سلاح النهضة وحلفاؤها لتضييق الخناق على قيس سعيد الذي يحتكر الآن لودحه تأويل الدستور.



نبيل حجي
النهضة قدمت مرشحا
للمحكمة الدستورية لا
يعترف بالدستور أصلا

وتنص التعديلات، التي طرحت منذ العام 2015 بعد عجز البرلمانيين التونسيين على حلحلة معضلة المحكمة الدستورية، على التخليص في الغالبية المطلوبة لانتخاب أعضاء المحكمة من الغالبية المعززة المحددة بـ 145 صوتا إلى غالبية ثلاثة أخماس أي 131، إضافة إلى حذف عبارة "تباعا" في الفصل 16 الذي ينطبق لكيفية تعيين الأعضاء حيث ينص الدستور على أن يركب مجلس النواب 4 أعضاء، بينما يتقاسم الرئيس والمجلس الأعلى للقضاء تعيينات البقية (8).

وتتألف المحكمة حسب ما ينص عليه الدستور التونسي من 12 عضوا، ويتم تركيزها في أجل أقصاه سنة بعد الانتخابات التي جرت في 2014، لكن التجاذبات السياسية حالت دون ذلك.

تجدد الاحتجاجات السياسية يعيد الجزائر إلى المربع الأول للأزمة

بواد استنساخ أجواء الانتخابات الرئاسية في الاستفتاء الشعبي على الدستور

به العسكر"، تمثل أبرز العناوين في الاحتجاجات التي تكشف عن أزمة محتقنة لم تستطع السلطة الجديدة تطويقها.

ورغم تعدد الخلفيات الفكرية والأيدولوجية في الحراك الشعبي، إلا أنه لا يزال محتقنا بعقيدته المناهضة للسلطة كخطوة أولى في فلسفته دون إيلاء الأهمية للتوجهات المتضاربة والمختلفة ضد السلطة، حيث لوحظ في عدد من مسيرات أمس والأتين الماضيين، تواجد أشخاص وناشطين علمانيين وإسلاميين على خط ومسار واحد.

وعبر محتجون في أحياء شعبية ذات توجهات إسلامية، كحي الجبل في ضاحية الحراش بالعاصمة، عن خلفيتهم الأيدولوجية، لما ردوا شعار "يا للعار يا للعار تصلي الجمعة في الدار"، و"الله أكبر حروا بيوت الله"، في إشارة لمواصلة الجهات المسؤولة حظر صلاة الجمعة والجماعة في غالبية مساجد البلاد، وهي المواقع التي كانت تمثل نقاط انطلاق الاحتجاجات قبل أن تعلق في مارس الماضي.

باعتقال العشرات من المحتجين والناشطين في عنابة والعاصمة، ليكرر سيناريو الأثنين الماضي لما كان من بين هؤلاء طلبة جامعيين وحتى قصر، منهم من أجيل على المحاكمة بتهمة التحريض على التجمهر والمشاركة في مظاهرة غير مرخصة.

لكنها تلك القوات اضطرت للانسحاب من الطرق والمناطق في مدينة بجاية، تحت ضغط المحتجين، بينما شهدت مداخل وتخوم العاصمة غلغا شبه كلي للحيلولة دون الالتحاق بوسط العاصمة، رغم استمرار العمل بحظر التنقل بين الولايات بدعوى مواجهة وباء كورونا.

وتفشي الشعارات والمطالب المعبر عنها في الاحتجاجات المتجددة، إلى أن القطيعة العلنية بين الشارع والسلطة من بداية العام الماضي، لم تتحرك من مكانها رغم مرور أكثر من عام على بداية الأزمة، وإلى أن الخطوات التي قطعها السلطة بغية استعادة الوضع العادي في البلاد لم تحقق شيئا.

ولا زالت شعارات "دولة مدنية وليست عسكرية"، و"النظام القتال"، و"ارحلوا كلكم"، و"تبون مزور جاء

بمناسبة الذكرى 32 لانتفاضة الخامس أكتوبر 1988. ولم تنجح التدابير المتشددة تجاه الحريات السياسية وملاحقة الناشطين المعارضين عبر القضاء، في إنهاء حالة الغليان الشعبي، الأمر الذي يعرض الاستحقاق الدستوري للإرباك قبل ثلاثة أسابيع، كما حصل مع الانتخابات الرئاسية الأخيرة،

وذكر شهود عيان لـ "العرب"، بأن "احتجاجات سياسية عنيفة انطلقت من عدد من الأحياء الشعبية بالعاصمة، على غرار الحراش وبلوزداد وبلكور، كما احتشدت أعداد أخرى في ساحة مورييس أودان ومحيط البريد المركزي، رغم الحضور الأمني القوي".

وفي مدينة عنابة (شرق) احتشد العشرات في ساحة الجمهورية وسط العاصمة، لتجديد العهد مع المطالب والشعارات المناهضة للسلطة، وهي نفسها التي تكررت في مسيرات أخرى بعدد من المدن على غرار بجاية والبويرة ومستغانم وتلمسان.

وذكر هؤلاء بأن قوات الأمن التي كانت في زي رسمي ومدني قامت

الحملة الدعائية منذ الأربعاء الأخير، من أجل إقناع الجزائريين بتزكيته عبر صناديق الاقتراع.

ويبدو أن رهان السلطة الجديدة بقيادة الرئيس عبد المجيد تبون، على عامل الوقت والإجراءات المتشددة على الحريات السياسية والإعلامية، لواد زخم الحراك الشعبي، قد فشل في المهمة، بعدما تجددت الاحتجاجات السياسية،



هل ينجح الحراك في استعادة زخمه؟

صابر بليدي

الجزائر - يسعى الحراك الجزائري لاستعادة زخمه وذلك بعد تجدد الاحتجاجات السياسية للأسبوع الثاني تواليا منذ توقفها خلال شهر مارس الماضي، بسبب تفشي وباء كورونا ليعاد بذلك صراع الشارع والسلطة إلى مربع الصفر، رغم المسارات السياسية المنتهجة، بدءا من الانتخابات الرئاسية وصولا إلى الاستفتاء الدستوري المقرر في الفاتح من نوفمبر الداخل.

وشهدت العاصمة الجزائرية والعديد من مدن البلاد كعناية ومستغانم وبجاية والبويرة، الجمعة، مسيرات شعبية متفاوتة المشاركة، رفعت خلالها شعارات ومطالب سياسية مناهضة للسلطة، أحييت بها زخم الحراك الشعبي الذي أخلط أوراق السلطة منذ تفجره في فبراير 2019.

وجاء تجدد الاحتجاجات السياسية في الجزائر، بالموازاة مع استعداد السلطة لتنظيم الاستفتاء الشعبي على الدستور الجديد في الفاتح من نوفمبر الداخل، وشروع القوى المؤيدة له في